إيسيسكو
ICESCO

مجلة الأستاذية للغة العربية

دوريَّة علميَّة محكَّمة تُصدرها

مُنظَّمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة

المجلد الثالث - العدد الأول
محرم 1448 / يونيو 2026

منشورات منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة
(إيسيسكو)

شارع الجيش الملكي، حي الرياض، ص. ب. 2275 ، ر. ب. 10104، الرباط، المملكة المغربية

المجلد الثالث - العدد الأول
محـرم 1448 / يونيـو 2026

© إيسيسكو
جميع حقوق إعادة الإنتاج والترجمة والاقتباس محفوظة

الرقم الدولي الموحد للدوريات الورقية (ISSN): 3007-5726
الرقم الدولي الموحد للدوريات الإلكترونية (E-ISSN) : 3007-5734

التصميم والطباعة في الإيسيسكو

+212537566052 | www.icesco.org | contact@icesco.org

هيئة التحرير

المشرف العام

د. سالم بن محمد المالك

المدير العامُّ لمنظَّمة العالم الإسلاميِّ
للتَّربية والعلوم والثَّقافة (إيسيسكو)

رئيس التَّحرير

أ.د. مجدي حاج إبراهيم

مدير التَّحرير

أ.م.د. أدهم محمد علي حموية

المحرِّر اللغوي

د. مهند عمر رنــة

الهيئة الاستشارية

- **أ.د. أحمد المتوكل**
  المملكة المغربية
- **أ.د. رمزي البعلبكي**
  الجمهورية اللبنانية
- **أ.د. سعد مصلوح**
  جمهورية مصر العربية
- **أ.د. عبد السلام المسدي**
  الجمهورية التونسية
- **أ.د. عبد العزيز الحربي**
  المملكة العربية السعودية
- **أ.د. محمد حسين آل ياسين**
  جمهورية العراق
- **أ.د. محمد عدنان البخيت**
  المملكة الأردنية الهاشمية
- **أ.د. مسعود صحراوي**
  الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- **أ.د. وليد القصاب**
  الجمهورية العربية السورية
- **أ.د. أون يون كيونغ (نبيلة)**
  جمهورية كوريا
- **أ.د. رحمة أحمد الحاج عثمان**
  ماليزيا
- **أ.د. محمد طالب الحوري**
  الولايات المتحدة الأمريكية
- **أ.د. نيكولاس روزر نبوت**
  مملكة إسبانيا

"مجلّة الإيسيسكو للُّغة العربيَّة" دوريَّةٌ علميَّةٌ محكَّمةٌ للبحوث في اللُّغة العربيَّة وآدابها وعلومها، تُصدرها منظمَّة العالم الإسلاميّ للتَّربية والعلوم والثَّقافة (إيسيسكو)، في شهري يونيو وديسمبر (حزيران وكانون الأوَّل) من كلِّ عامٍ، ويشتمل نطاقُها على محورين لبحوث اللُّغة العربيَّة وآدابها وعلومها:

- المحور النَّظري، ويضمُّ البحوث اللِّسانيَّة والأدبيَّة والنَّقديَّة.
- المحور التَّطبيقي، ويضمُّ البحوث التَّعليميَّة والتَّرجميَّة والحوسبيَّة.

لا تمثِّل آراء الكتَّاب بالضرورة توجُّهات منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)

مراسلة المجلة

مركز اللغة العربية للناطقين بغيرها
منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة
(إيسيسكو)
شارع الجيش الملكي، حي الرياض، ص.ب. 2275، ر.ب. 10104
الرباط، المملكة المغربية

www.ijal.icesco.org || ijal@icesco.org

ضوابط النشر

- أن يتَّسم البحث بالجدَّة والموضوعيَّة والرَّصانة العلميَّة.
- ألَّا يكون البحث منشورًا أو مقدَّمًا للنشر في أيِّ وعاءٍ علميٍّ آخر.
- ألا تتجاوز نسبة الاقتباس في البحث 30٪ (مع استثناء المصادر والمراجع).
- أن يكون عدد كلمات البحث ما بين 5000-7000 كلمة؛ إضافة إلى ملخص للبحث كلمانُه ما بين 200-300 كلمة، وترجمته إلى الإنجليزية.
- أن يكون التوثيق بطريقة الحواشي في كل صفحة، وتُدرج أرقامها بعد علامات الترقيم في المتن، والترقيم جديد لكل صفحة.
- أن يكون التوثيق وفق نظام شيكاغو Chicago.
- أن تُضاف قائمة للمصادر والمراجع مكتوبة بالحروف اللاتينية.
- أن تُرسل البحوث من خلال إنشاء حساب في موقع المجلة (ijal.icesco.org).

إسهامُ المرأةِ في إثراءِ فنِّ الخطِّ والمصاحفِ: رَبْعَةٌ بخطِّ زينبَ بنتِ أحمدَ المقدسيَّةِ أنموذجًا
ريم عبد المنعم باظه 9

مكانةُ المخطوطاتِ في توثيقِ المعرفةِ العربيَّةِ الإسلاميَّةِ: قراءةٌ وصفيَّةٌ تاريخيَّةٌ
سعود الصعاق 47

الاقتراضُ اللُّغويُّ والتَّواصلُ الحضاريُّ: في ضوءِ مُعجَمِ الدَّوحةِ التَّاريخيِّ للُّغةِ العربيَّةِ
محمد العبيدي 81

ظاهرةُ التَّعدُّدِ الدِّلاليِّ عَبْرَ اللُّغاتِ: مقاربةٌ لسانيَّةٌ معرفيَّةٌ
يونس بومعزة 113

توظيفُ المصطلحِ التُّراثيِّ في ترجمةِ مصطلحاتِ التَّداوليَّةِ: قراءةٌ تطبيقيَّةٌ في ترجمةِ هشامِ الخليفةِ لمعجمِ أوكسفوردَ للتَّداوليَّةِ
الزبير الأنصاري 137

نَحْوَ نَقْدٍ كُموميٍّ؛ من التَّماثلِ إلى التَّعيُّنِ في تأويلِ النَّصِّ الأدبيِّ: مقاربةٌ معرفيَّةٌ تنظيريَّةٌ
سمر جورج الديوب 193

توظيفُ أسطورةِ سيزيفَ الإغريقيةِ بينَ القصصِ العربيِّ والأوزبكيِّ: قراءةٌ مقارنةٌ
ديلافروز موحدينوفا 227

العربيَّةُ لغةً للتَّدريسِ: مقاربةٌ تحليليَّةٌ في ضوءِ الدِّراساتِ العالميَّةِ
مايا الكاتب الشامي 247

استثمارُ الكلِّيَّاتِ اللِّسانيَّةِ في تيسيرِ تعليمِ العربيَّةِ لغةً أجنبيَّةً: مقاربةٌ لسانيَّةٌ تأصيليَّةٌ
محمد ناجي، أنس ملموس، عادل غرار، محمد لبداع 289

الذَّكاءُ الاصطناعيُّ التَّوليديُّ في تعلُّمِ اللُّغةِ العربيَّةِ وتعليمِها: الفُرَصُ والتَّحدِّياتُ والاعتباراتُ الأخلاقيَّةُ
جنيد قادر، منتصر الحمد 315

© إيسيسكو ICESCO 2026

2026 - (1)3
استُلم Received 2026-2-13
قُبل Accepted 2026-5-5

مكانةُ المخطوطاتِ في توثيقِ المعرفةِ العربيَّةِ الإسلاميَّةِ
قراءةٌ وصفيَّةٌ تاريخيَّةٌ

سعود الصعَّاق*

مُستخلَص

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن إسهام المخطوطات في حفظ التراث العلمي والثقافي ونقله عبر الأجيال، وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي التاريخي في بيان مفهوم المعرفة العربية كما تجلَّت في المخطوطات، وتحليل أبرز مجالاتها المعرفية، واستعراض آليات التوثيق الداخلية التي تميَّز بها المخطوط العربي، من مثل قيود السماع والإجازات والتملُّكات والوقفيات والمقابلات والتصحيحات. وعالج البحث مكانة علمِ تحقيق المخطوطات في تفعيل الوظيفة التوثيقية للمخطوط وإحياء محتواه المعرفي، وناقش التحديات المعاصرة المرتبطة بحفظ المخطوطات ورقمنتها وفهرستها وإتاحتها. ومن أبرز النتائج أن المخطوطات مثَّلت الوعاء الرئيس لحفظ المعرفة العربية الإسلامية في مختلف مجالاتها، وأنها لم تكن حوامل للنصوص فحسب، بل وثائق معرفية متكاملة تضمُّ منظومة دقيقة من أدوات التوثيق التي أسهمت في تعزيز موثوقية النصوص وضبطِ مسارات انتقالها، وأن علم تحقيق المخطوطات يمثِّل امتدادًا معاصرًا للوظيفة التوثيقية للمخطوط، ويسهم في إعادة بناء النصوص وإتاحتها للبحث العلمي وفق أسسٍ منهجية، وأن صون التراث المخطوط يتطلب جهودًا مؤسسية متكاملة تجمع بين الحفظ المادي والرقمنة والتوثيق العلمي والإتاحة المعرفية، بما يضمن استدامة هذا الموروث الحضاري وإفادة الأجيال القادمة منه.

مفاتيح البحث: المخطوط العربي، توثيق المعرفة، التراث العربي الإسلامي، تحقيق المخطوطات

* باحث في دراسات الفقه وأصوله وعلم المخطوطات، جامعة قطر، دولة قطر، saudalsaaq93@hotmail.com.

© إيسيسكو ICESCO 2026

ICESCO Journal of Arabic Language
ISSN: 3007-5726 | E-ISSN: 3007-5734
https://doi.org/10.70910/ijal3(1)2

The Status of Manuscripts in the Documentation of Arabic-Islamic Knowledge: A Descriptive-Historical Review

Saud al-Saaq*

Abstract

This study aims to elucidate the role that manuscripts have played in the preservation of the scientific and cultural heritage and its transmission across generations. The study employs a descriptive-historical methodology to clarify the concept of Arabic knowledge as manifested in manuscripts, to analyze its most prominent epistemic domains, and to examine the internal documentation mechanisms that distinguish the Arabic manuscript such as audition records (*Quyūd al-Samāʿ*), transmission licenses (*Ijāzāt*), ownership inscriptions (*Tamallukat*), endowment notations (*Waqfiyyāt*), collation records (*Muqābalāt*), and textual corrections (*Taṣḥīḥāt*). The study further addresses the standing of the discipline of manuscript editing (*Taḥqīq al-Makhṭūṭāt*) in activating the documentary function of the manuscript and reviving its epistemic content, and discusses the contemporary challenges associated with the preservation, digitization, cataloguing, and accessibility of manuscripts. Among the most significant findings are: that manuscripts constituted the principal repository for the preservation of Arabic-Islamic knowledge across its various domains; that they functioned not merely as textual carriers but as integrated epistemic documents encompassing a refined system of documentary instruments that contributed to enhancing the reliability of texts and regulating the trajectories of their transmission; that the discipline of manuscript editing represents a contemporary extension of the manuscript's documentary function, contributing to the reconstruction of texts and their availability for scholarly research on sound methodological foundations; and that the safeguarding of the manuscript heritage requires comprehensive institutional efforts combining physical preservation, digitization, scholarly documentation, and epistemic accessibility, so as to ensure the sustainability of this civilizational legacy and its continued benefit to future generations.

Keywords: *Arabic manuscript, knowledge documentation, Arabic-Islamic heritage, manuscript editing*

* Researcher in Islamic Jurisprudence, its Principles, and Manuscript Studies, Qatar University, State of Qatar, saudalsaaq93@hotmail.com.

© إيسيسكو ICESCO 2026

مُقدِّمة

يُعَدُّ التدوين والكتابة أساسًا في حفظ المعرفة الإنسانية ونقلها عبر الأجيال، وفي سياق الحضارة العربية والإسلامية مثَّلت المخطوطات الوسيلة الأبرز لتدوين مختلف صنوف المعارف والعلوم التي أنتجها العلماء والمفكرون على مرِّ العصور وحفظها وتداولها، فمن علوم القرآن والحديث والفقه، إلى التاريخ والسِّيَر والتراجم، مرورًا بالأدب والشعر، وصولًا إلى الفلسفة والطب والفلك والكيمياء وغيرها؛ احتضنت المخطوطات تراثًا فكريًّا واسعًا وجعلته في متناول الأجيال اللاحقة.

وقد مثَّلت تلك المخطوطات سجلًّا حيًّا للمعرفة العربية الإسلامية، وأسهمت في استمرارية العطاء الفكري عبر الزمن وإن واجهتها تحديات، لذا كان فهمُ مكانة المخطوطات بوصفها أدوات للتوثيق ليس دراسة علمية فحسب، بل استعادة لجزء أساس من هوية الأمة وتاريخها العلمي، ودليل على إسهامها الحضاري الذي أثرت به البشرية جمعاء.

ومع التطوُّر التقاني المعاصر يكتسب البحث في هذا الموضوع مكانة متجددة، إذ وفرَّت التقانة الحديثة فرصًا جديدة للتعامل مع المخطوطات، من مثل الرقمنة والفهرسة الحوسبية، غير أنها تُجلّي أيضًا تحدياتٍ تتعلَّق بالحفظ الرقمي، وضمان أصالة النصوص المحقَّقة، وصونها من الضياع.

ومع الوعي العام بمكانة التراث المخطوط، ما تزال جوانب جوهرية منه في حاجة إلى بحثٍ معمَّق يكشف أبعادها المختلفة، فمن جهة تبرز الحاجة إلى تحديد مفهوم المعرفة العربية التي حفظتها المخطوطات وأبرز مجالاتها، ومن جهة أخرى تبرز الحاجة إلى بيان آليات التوثيق الداخلية التي اتُّبعت داخل المخطوط نفسه، من مثل قيود السماع والإجازات والتملُّك وغيرها، التي ضمنت وثاقة انتقال المعرفة.

وتبرز مكانة علم تحقيق المخطوطات الحديث في تنشيط تلك الآليات، وإحياء المعرفة المدوَّنة في المخطوطات، وإتاحتها للأجيال الحالية، فضلًا عن تحليل التحديات المعاصرة التي تواجه حفظ المخطوطات وتوثيقها واقتراح الحلول.

© إيسيسكو ICESCO 2026

وقد عالجت دراسات سابقة بعض هذه الجوانب، فعنيت دراساتٌ بالخط العربي وأثره، وأخرى بتحقيق المخطوطات التاريخية المحلية، وغيرها بقيود التوثيق أو جهود المحدِّثين... إلخ، ولكن هذا البحث يسعى إلى تقديم رؤية شاملة متكاملة تجمع بين تلك الجوانب، لبيان مكانة المخطوطات في توثيق المعرفة العربية بمختلف أبعادها وآلياتها وتحدياتها.

ويعتمد البحث المنهج الوصفي التاريخي، لوصف مجالات المعرفة العربية التي حفظتها المخطوطات، وآليات التوثيق الداخلية في بنية المخطوط العربي، ووصف واقع المخطوطات والتحديات المعاصرة التي تواجهها، فضلًا عن تحليل مفهوم التوثيق في سياق المخطوطات، ومنهجيات التحقيق ودورها في تعزيز موثوقية النصوص، والاستفادة من المنهج التاريخي في تتبُّع تطوُّر التعامل مع المخطوطات عبر العصور.

مفهوم "المعرفة العربية" ومجالات توثيقها في المخطوطات

1. تعريف المعرفة العربية في سياق المخطوطات:

يُقصد بالمعرفة العربية في سياق هذا البحث إلى الحصيلة من العلوم والفنون والآداب التي دُوِّنت باللغة العربية، وأسهمت في تشييد صرح الحضارة العربية والإسلامية عبر القرون، وتشمل هذه المعرفة إنتاج العلماء والأدباء والمفكرين من العرب وغيرهم ممن كتبوا بالعربية في مختلف الأقاليم، منذ فجر الإسلام حتى نهاية عصر المخطوط، أي قبل شيوع الطباعة، وقد اتسمت هذه المعرفة بطابع شمولي تراكمي، إذ انصهرت في بوتقتها المعارف الدينية واللغوية والتاريخية والطبيعية والفلسفية وغيرها في إطار اللغة العربية التي كانت وعاءً جامعًا لها، فهي بذلك معرفة حضارية متنوعة المصادر والجذور، ولكنها موحَّدة اللغة والأداة التعبيرية.[1]

ولما كان التدوين السبيل الرئيس لحفظ تلك المعارف، فقد حفظتها المخطوطات العربية جيلًا بعد جيل، مما أكسب المخطوطات مكانة مركزية في توثيق التراث الفكري للعرب والمسلمين، ويشير بعض الباحثين إلى أن التراث العربي المخطوط المتوفر اليوم هائل الحجم، إذ

[1] انظر: أيمن فؤاد سيد، **الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات** (بيروت: الدار المصرية اللبنانية، ط1، 1997)، ج1: ص1.

© إيسيسكو ICESCO 2026

يُقدَّر عدد المخطوطات العربية في العالم بنحو ثلاثة ملايين مخطوط، يشمل ذلك النسخ المكررة والحديثة نسبيًّا، وهي موزعة في مختلف مكتبات الشرق والغرب، العامة منها والخاصة.[1]

2. أبرز مجالات المعرفة الموثَّقة في المخطوطات العربية:

تمتدُّ مجالات المعرفة العربية التي وصلت إلينا عبر المخطوطات، لتشمل معظم العلوم والفنون المعروفة في التراث، ويمكن تصنيف أبرز هذه المجالات – مع التمثيل لها – فيما يأتي:

1.2. العلوم الشرعية والدينية:

تشمل علوم القرآن الكريم وتفسيره، وعلوم الحديث النبوي روايةً ودرايةً، والفقه وأصوله، والعقيدة وعلم الكلام، والسيرة النبوية، وقد وصلت إلينا مخطوطات مبكرة للمصاحف وتفاسيرها، ومخطوطات لكبار مدوَّنات الحديث، من مثل "الجامع الصحيح" للبخاري (ت256هـ) و"المسند" للإمام أحمد (ت241هـ)، وغيرها، التي تناقلها العلماء بالنسخ والسماع والتصحيح على مدى قرون.

وفي الفقه هناك مخطوطات لمراجع كبرى، من مثل "المبسوط" للسرخسي (ت483هـ)، وغيره من المصنَّفات التي ظلَّت محفوظة متداولة قبل عصر الطباعة، وكانت هذه النصوص الشرعية النواة الأساس للهوية العلمية الإسلامية، وحرص العلماء على توثيقها وضبطها عبر الإجازات والسماعات لضمان صحة نقلها.

2.2. اللغة والأدب والنقد:

حفظت المخطوطات تراث اللغة العربية من المعاجم وكُتُبِ النحو والصرف والبلاغة، إلى جانب روائع الأدب شعرًا ونثرًا ونقدًا، فما كان لديوان المتنبي (ت354هـ)، أو كتاب سيبويه (ت180هـ)، أو مقامات الحريري (ت516هـ)؛ أن تصل إلينا إلا عبر مخطوطات اعتنى بنسخها العلماء والأدباء على مرِّ العصور.

وفي الشعر الجاهلي والإسلامي دوِّنت "المعلقات السبع" وغيرها من القصائد في مخطوطات قديمة، منها نسخة نفيسة من "المعلقات" بخطِّ أبي جعفر النحاس كُتبت قبيل

[1] انظر: خلواتي صحراوي، "المخطوط وعلم التوثيق"، **المجلة الجزائرية للمخطوطات**، 3(4)، 2007، ص52.

© إيسيسكو ICESCO 2026

وفاته سنة (338هـ)، وانتشرت مختارات أدبية من مثل "الأصمعيات" و"المفضليات" في نسخٍ مخطوطة يعود بعضها إلى القرن الثالث الهجري، مما أسهم في حفظ الشعر العربي القديم ونقله إلى الأجيال اللاحقة.

3.2. التاريخ والجغرافية والتراجم:

سجَّلت المخطوطات النتاج التاريخي الضخم لدى المسلمين، من كُتُبِ التاريخ العام، من مثل تاريخ الطبري (ت310هـ) والتواريخ المحلية، إلى كُتُبِ التراجم والطبقات والسير.

ولا توثّق المخطوطات التاريخية الأحداث فحسب، بل تنقل أحيانًا رؤى المؤلفين وشهاداتهم المباشرة، من مثل مخطوطة تاريخ الجبرتي (ت1237هـ) عن مصر، ومخطوطة "الرحلة" لابن جبير (ت614هـ)، وغيرها كثير، كلها حُفظت في مخطوطات كثيرة النسخ.

وإلى جانب التاريخ، اعتنى العلماء بالجغرافية، فرسموا الخرائط، ودوَّنوا أوصاف البلدان في مؤلفات، من مثل "معجم البلدان" لياقوت الحموي (ت626هـ) الذي انتشرت مخطوطاته عبر العالم، وبعض المخطوطات الجغرافية مزوَّد برسوم وخرائط خطَّية، مما يمنحها مكانة فنيَّة وعلمية معًا.

4.2. العلوم الطبيعية والتطبيقية:

تشمل الطب والصيدلة، والرياضيات (الحساب والجبر والهندسة)، وعلم الفلك، والكيمياء، والفيزياء (البصريات وغيرها)، فضلًا عن علوم الزراعة والهندسة التطبيقية، وقد ازدهرت هذه العلوم في الحضارة الإسلامية، وتُرجم كثير منها عن الإغريقية والسريانية، وأُلِّفت كُتُبٌ أصيلة فيها، ومعظم هذا التراث العلمي لم يصل إلينا إلا عبر مخطوطاته، فكتاب "القانون في الطب" لابن سينا (ت427هـ) حُفظ في عشرات النسخ المخطوطة المنتشرة في مكتبات العالم،[1] وبقي كتاب "الجبر والمقابلة" للخوارزمي (ت232هـ) معروفًا عبر مخطوطاته العربية واللاتينية، وكذا كتاب "المناظر" لابن الهيثم (ت430هـ) في البصريات، ومخطوطات جابر بن حيان

[1] انظر: فاتن صبح، "مخطوطة نادرة للقانون في الطب لابن سينا بالإيرلندية"، **البيان**، نُشر في 12 نوفمبر 2019، الاطلاع في 5 ديسمبر 2025.

© إيسيسكو ICESCO 2026

(ت197هـ) في الكيمياء وسواها، وهي أعمال توثّق مستوى التقدُّم العلمي الذي بلغه علماء العرب والمسلمين، وقد كانت هذه المخطوطات وسيلة اتصال علمي بين الحضارات أيضًا، إذ تُرجمت إلى اللغات الأوروبية بدءًا من أواخر العصور الوسطى.

5.2. الفلسفة والفكر:

حفظت المخطوطات أفكار فلاسفة الإسلام، من مثل الكندي (ت256هـ) والفارابي (ت339هـ) وابن سينا وابن رشد (ت595هـ)، ونقلت شروحهم وترجماتهم للأعمال الفلسفية اليونانية، وكذلك حفظت تراث علم الكلام والمناقشات الفكرية بين المذاهب المختلفة، ومع ما تعرض له بعض هذا التراث من محن (من مثل حَرْقِ كُتُبِ الفلسفة أحيانًا)، نجى كثير من الأعمال بمخطوطاتها، إذ نجد اليوم مخطوطات لكتب ابن رشد مثلًا في مكتبات أوروبية وعربية، أُعيد اكتشافها وتحقيقها حديثًا.

ويَضِحُ مما سبق أن المخطوطات كانت الوعاء الجامع لكل فروع المعرفة العربية، ولولاها لضاع كثير من تراثها، ومما يدل على غنى الإرث المخطوط ما أورده ابن النديم (ت380هـ) في كتابه "الفهرست" من قائمة شاملة للكتب والمؤلفين في مختلف العلوم حتى عصره.

وقد شهدت القرون الهجرية الأولى ازدهارًا في حركة التأليف والترجمة، فكانت القرون الأربعة الأولى للهجرة أخصب الحِقَب في تاريخ المخطوط العربي، إذ تطوَّر فيها الخط العربي من الكوفي إلى النسخ، وازدهرت فيها حركة الترجمة والنسخ، وبلغت صناعة الكتاب العربي مستوى رفيعًا من الإتقان، وتُظهر المخطوطات التي تعود إلى تلك القرون المبكرة تميُّزًا بجمال الخط والزخرفة ودقة التجليد، مما يعكس عناية المسلمين بمضمون الكتاب، وبشكله المادي الذي يضمن بقاءه.

3. خصائص المعرفة العربية كما تعكسها المخطوطات:

تكشف المخطوطات العربية عن صفات خاصة للمعرفة المدوَّنة فيها، ومن أبرزها التراكمية، والتنوُّع، والارتباط بالسياق التاريخي، فالمعرفة العربية تراث تراكمي، إذ ينبني اللاحق فيه على السابق، شرحًا وتعليقًا وإضافةً، وكثيرًا ما نجد في المخطوطة الواحدة متنًا عليه شروح أو

© إيسيسكو ICESCO 2026

حواشٍ وهوامش دوَّنها علماء جاؤوا بعد المؤلف، وهذا يدلُّ على تراكُم المعرفة واستمرار الحوار العلمي عبر الأجيال داخل الوعاء المادي نفسه (المخطوط)، فنسخة مخطوطة من كتاب سيبويه قد تحمل على هوامشها تعليقات كتبها نحويون في عصور مختلفة، وانتقل بعضها من نسخة إلى أخرى مع عمليات النسخ، مما يجعل المخطوط وثيقة حيَّة لتطوُّر الفكر في النص نفسه، وقد أتاحت هذه الخاصَّة التراكمية توثيق تطوُّر العلوم داخل المخطوطات نفسها، إذ يسجل العلماء آراءهم أو استدراكاتهم في الهوامش، فتصل إلينا مرتبطة بالنص الأصلي.

ويتجلَّى التنوُّع في شمول المخطوطات مختلفَ مجالات المعارف كما مرَّ ذكره، فنجد المخطوطة الطبية إلى جانب المخطوطة الدينية في المكتبة نفسها، والموسوعات التي تجمع فنونًا شتى، فضلًا عن التنوُّع الجغرافي والثقافي، فالمخطوطات العربية نُسخت في بغداد ودمشق والقاهرة وقرطبة وتركستان والهند... إلخ، وكلها باللغة العربية، أي إن المعرفة العربية الموثقة لم تكن حكرًا على بلد أو فئة معينة، بل شاركت فيها الشعوب المختلفة ضمن دار الإسلام، ونتج عن هذا التنوُّع حفظُ المخطوطات معلوماتٍ فريدة عن بيئات محددة أو تقاليد محلية في العلم، نقلها الرحالة أو الطلاب في أسفارهم، ونسخوها في مخطوطاتهم.[1]

أما الارتباط بالسياق التاريخي فيعني أن المخطوط وليد زمانه ومكانه، ويحمل آثار ذلك في ثناياه، فكثيرًا ما تتضمَّن المخطوطات توثيقًا لتاريخ نسخها أو قراءتها أو تملُّكها، مما يجعلها مصدرًا للعلم النظري والتاريخ الاجتماعي والثقافي، وقد تحتوي مخطوطة تاريخية كُتبت في العصر المملوكي في هوامشها إشارات إلى أحداث معاصرة للناسخ، أو تقييدات سماع بتاريخ معين، مما يربط المادة العلمية بالحياة الواقعية في ذلك العصر، بل إن بعض المخطوطات تحولت إلى مصدر تاريخي، فمخطوطات الأوقاف مثلًا (التي يُكتب فيها أنها وُقفت على مدرسة ما) تكشف عن نشاط تلك المدرسة أو المكتبة، وأيضًا هناك مخطوطات دُوِّن على حواشيها أسعار السلع أو أحداث محلية (من باب استغلال الورق الفارغ)، وهذه جوانب من الحياة الاجتماعية وثَّقتها المخطوطات عرضًا.

[1] انظر: محمد الكتاني، **موسوعة المصطلح في التراث العربي الديني والعلمي والأدبي** (الدار البيضاء: دار الثقافة، ط1، 2014)، ج3: ص23-66.

© إيسيسكو ICESCO 2026

وخلاصة القول أن المعرفة العربية الإسلامية المدوَّنة في المخطوطات تتميز بأنها متراكمة ومتنامية عبر الزمن، وبالغة التنوُّع موضوعًا ومنشأ، ومرتبطة بسياقات إنتاجها التاريخية، وقد أسهمت هذه الصفات في جعل المخطوطات العربية وعاءً معرفيًّا وثائقيًّا فريدًا، لا بما حفظته من نصوص فحسب، بل بما تحمله من أدلة إضافية على إنتاج المعرفة وانتقالها وتداولها في الحضارة العربية الإسلامية.

آليّات التوثيق الداخلية في المخطوط العربي

إذا كانت المخطوطات تمثِّل الحامل المادي للمعرفة العربية، فإن هناك آليات وضوابط جرى توظيفها داخل هذه المخطوطات نفسها لضمان موثوقية النصوص وصحة نقلها عبر الزمن، ويمكن تسمية هذه الآليات بالتوثيق الداخلي للمخطوط، وهي مجموعة من البيانات والقيود التي يضيفها المؤلِّف أو الناسخ أو المالك أو القارئ على صفحات المخطوط لتوثيق سلسلة النقل والحفاظ على الحقوق العلمية، ومن أبرز هذه الآليات التاريخ وأسماء النساخ والمؤلفين، وقيود السماع والإجازة، وقيود التملُّك والوقف، والمقابلات والتصحيحات، والحواشي والتعليقات، وتنظيم النص بالخطوط والعلامات المميزة، ونستعرض هذه العناصر بشيء من التفصيل فيما يأتي:

1. المخطوط بوصفه وثيقة: البنية المادية وبيانات التعريف

يحمل المخطوط عادةً هوية وثائقيَّة للنص المنقول، فعند إتمام النسخ يدوِّن الناسخ خاتمةً يذكر فيها أنه فَرَغَ من نسخِ الكتاب في تاريخ كذا بمكان كذا، ويذكر اسمه أو اسم مَنْ أملى عليه أو أمره بالنسخ، وقد يذكر اسم المؤلف وعنوان الكتاب إذا لم يكن مذكورًا في البداية، وهذه المعلومات بمجموعها – التي تُعرف أحيانًا بالترقيم التوثيقي للمخطوط – تُضفي على النص طابعًا رسميًّا موثوقًا، إذ تربطه بسياق زماني ومكاني محدد، فكثيرًا ما نقرأ في مخطوطة ما عبارة من قبيل: "انتهى الكتاب الفلاني على يد فلان الفلاني في يوم كذا شهر كذا سنة كذا بمدينة كذا، والحمد لله رب العالمين"، تثبت هذه العبارة البسيطة زمان نسخِ المخطوط ومكانه وكاتبه.[1]

[1] انظر: أحمد شوقي بنبين، **دراسات في علم المخطوطات** (مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية، ط2، 2004)، ص302.

© إيسيسكو ICESCO 2026

ونجد أحيانًا تفاصيل أكثر، من مثل ذكرِ الطبقة العلمية للناسخ، كأن يكتب: "كتبه فلان تلميذ المؤلف"، أو نحو ذلك، وتعدُّ هذه البيانات جزءًا أصيلًا من آليات التوثيق، إذ تُقدِّم دليلًا ماديًّا على تاريخ المخطوط وأصله، ويؤكد الباحثون المعاصرون أن المخطوطات لا تكتسب قيمتها العلمية من محتواها فحسب، بل مما دوِّن على صفحاتها من معلومات عن زمن تأليفها ومكان كتابتها وسياقها، فتلك المعلومات الجانبية تُقدِّم ما يشبه "بطاقة هوية" تاريخية للمخطوط.

ومن جهة أخرى، أدَّت المخطوطات أحيانًا وظيفة توثيق وقائع اجتماعية أو قانونية عند إعادة استعمالها بوصفها وثائق، فقد يُكتب على ظهر المخطوطة (في صفحة فارغة مثلًا) عقدُ بيعٍ أو وثيقة وقفٍ أو رسالة شخصية، مما حوَّل المخطوط نفسه إلى سجلٍّ لتلك الواقعة، وقد سجَّلت عدة مخطوطات قديمة على جلدِ غلافها الداخلي أو صفحاتها الفارغة أحداثًا، من مثل الزواج أو الوفيات في أسرة معينة، وهذه الظواهر – وإن كانت خارجة عن نصِّ الكتاب الأصلي – تضيف بعدًا توثيقيًّا اجتماعيًّا يجعل من بعض المخطوطات سجلات تاريخية بالمعنى الحرفي.

ويُشار في هذا المقام إلى أن المخطوطات العربية تُقدِّم أحيانًا كل المعلومات التي ليس لها علاقة بالنص الأساسي، ولكنها ذات صلة بالمخطوط بوصفه كيانًا ماديًّا، من مثل: متى وأين تنقل هذا المخطوط، ومن امتلكه؟ ومن قرأه؟... إلخ، وهذه كلها شواهد تاريخية مهمة.

2. قيود السماع والإجازات ودورها في توثيق الرواية:

من أبرز الآليات التوثيقية التي طوَّرها العلماء المسلمون لضبط نقل المعرفة ما يتصل بضمان صحة الرواية، وفي مقدمة هذه الآليات السماع والإجازة.

يُقصد بالسماع في اصطلاح المخطوطات أن يقوم الشيخ صاحب النص (المؤلف أو أحد رواته) بقراءة كتابه على طلابه، أو أن يقرأه الطلاب عليه، ثم يُثبَت في نهاية المخطوطة أو هوامشها أن هذا الجزء من الكتاب قد سُمِعَ على الشيخ في مجلس معيَّن.[1]

[1] انظر: صلاح الدين المنجد، "إجازات السماع في المخطوطات القديمة"، **مجلة معهد المخطوطات العربية**، 1(2)، 1955، ص232.

© إيسيسكو ICESCO 2026

وتُكتب صيغة السماع عادةً هكذا: "قد سُمع على شيخنا فلان ابن فلان جميع هذا الكتاب من أوله إلى آخره، وأجاز به في يوم كذا من سنة كذا، وكتب فلان بن فلان ذلك وأشهد عليه...".

أما الإجازة فهي إذنٌ يمنحه العالِم للطالب برواية كتاب ما عنه أو عن شيخه، فيدوّن الشيخ مثلًا: "أجزتُ لفلان بن فلان أن يروي عني كتاب كذا بالسند المتصل إلى مؤلِّفه".

وهاتان الصيغتان (السماع والإجازة) كانتا تُكتبان في المخطوطات، وبخاصة في نهاية النص أو على صفحات منفصلة بعدها.

وتكمن مكانة قيود السماع والإجازات في أنها توثّق سلسلة النقل العلمي للنص، وتضمن أن النسخة المخطوطة قد قُرئت وصُحِّحت بحضور عالم مُجاز، فالسماع يدلُّ على أن النص الماثل في المخطوطة قوبل بأصل المؤلِّف أو سُمِع من الشيخ مباشرة، مما يعطي ثقة بسلامة المتن،[1] وهذا مشابهٌ فكرةَ "التدقيق" في المصطلح الحديث.

وقد عني العلماء بتسجيل السماعات لكل نسخة ينسخونها أو يقرؤونها على شيخ، فتجد على المخطوطة الواحدة عدة طباق سماع بأماكن وأزمنة مختلفة، لكل قارئ وشيخ، ومثل ذلك مخطوطة "الموطأ" للإمام مالك (ت179هـ) قد تحوي سماعات عدة من قراءات متعاقبة عبر القرون، مما يرسم خطَّ انتقال النص جيلًا بعد جيل، ونتيجة هذه العناية، صار بالإمكان تتبُّع أنساب الكتب، من مثل تتبُّع أنساب الروايات الشفوية في الحديث، وهذا جزء من منهجية التوثيق التي جعلت التراث الإسلامي مكتوبًا وموثَّقًا.

وقد أفرد بعض الباحثين المعاصرين دراسات مستقلة لمكانة قيود السماع وفوائدها،[2] موضحين أنها تثبت اتصال السند، وتفيد في تحقيق صحة نسبة الكتاب إلى مؤلِّفه، يُضاف إلى ذلك أن صيغة السماع كثيرًا ما تذكر مكان المجلس وتاريخه، فتفيد المؤرخين في معرفة الرحلات العلمية ومراكز التعليم عبر الحقب التاريخية.

---

[1] انظر: فؤاد طوهارة، "إشكالية العنوان في الكتاب المخطوط بين ضوابط المنهج وأخطاء المحققين"، **مجلة الدراسات التاريخية**، 19(2)، 2018، ص17.

[2] انظر: المنجد، **إجازات السماع في المخطوطات القديمة**، ص232-251.

© إيسيسكو ICESCO 2026

أما الإجازات المثبتة في المخطوطات فكانت تُعدُّ ختمًا علميًّا يربط النسخة بصاحب العلم مباشرةً، وكثيرًا ما تحتوي المخطوطات نصوصَ إجازات في الصفحة الأخيرة أو على غلافها الداخلي، ومن أمثلتها إجازة الإمام ابن حجر العسقلاني (ت852هـ) لتلميذه بكتابة صحيح البخاري، فقد دوَّن له إجازة بالرواية على ظهر إحدى نسخ البخاري بخطِّه، ومثلُ هذا التقييد يجعل تلك النسخة ذات قيمة توثيقية مضاعفة، إذ تحمل الإسناد مكتوبًا عليها.

ومن الجدير بالذكر أن الإجازات في المخطوطات تطوَّرت أشكالها، فبعضها جاء مطوَّلًا على شكل رسالة علمية يذكر فيها الشيخ طرَق روايته وأسانيده بالتفصيل، وتسمى "الثَّبَت" أو "الفهرس" أحيانًا، وبعضها مختصر يكتفي بعبارة الإذن، وجميعها يصبُّ في خانة واحدة، هي توثيق الاتصال العلمي وضمان استمرارية المعرفة.

وعدَّ صلاح الدين المنجد هذه الإجازات والسماعات من صميم صناعة المخطوط التوثيقية، فليست إضافات شكلية فحسب، بل إجراءات تضبط عملية تناقُل الكتب.[1]

3. قيود التملُّك والوقف والمقابلة وتوثيق تاريخ المخطوط:

من الآليات المهمَّة كذلك توثيق تاريخ حياة المخطوط نفسه بعد كتابته، فالمخطوط ينتقل عادةً من يدٍ إلى يدٍ عبر الزمن – يباع ويشترى، يُهدى ويُوقف في المكتبات، يُقابل بنسخ أخرى ويُنقَّح – وكلُّ ذلك يترك أثرًا كتابيًّا عليه.

وقد جرت العادة لدى العلماء والورَّاقين إثبات ملكيتهم للنسخة عبر كتابة صيغة تملُّك، وتكون هذه الصيغة عادة على صفحة الغلاف أو الصفحة الأولى من الكتاب، من مثل: "ملك فلان بن فلان"، وأحيانًا يذكر تاريخ التملُّك أو كيفية الحصول على المخطوط، من مثل: "اشتراه فلان من فلان بتاريخ كذا"، أو "انتقل إليه إرثًا".

وتبرز مكانة قيود التملُّك في أنها تسمح بتتبُّع مسار المخطوطة الجغرافي والتاريخي، فنجد مثلًا مخطوطة انتقلت من مكتبة في الأندلس إلى أخرى في مصر، لأن مالكها عالم رحَّالة، وهذا يكشف عن حركة انتقال المعرفة عبر البلدان.

[1] انظر: السابق نفسه.

© إيسيسكو ICESCO 2026

ونجد كذلك كثيرًا من المخطوطات تحمل ختمًا أو كتابة تدل على أنها وُقِفت على جهةٍ ما، كأن يُكتب: "وقف فلان الكتاب على مدرسة كذا، لا يُباع ولا يوهب" مع تاريخ الوقف، وهذه الوقفيات دليل آخر على العناية بالمخطوطات بوصفها أوعية معرفة مشتركة، ليضمن الواقف استمرار انتفاع الطلاب بها عبر إيداعها في مؤسسة علمية، ثم إن وجود ختمِ وقفٍ – من مثل أختام السلاطين أو المؤسسات الدينية – يساعد في توثيق مصدر المخطوطة وأصالتها، لأن كثيرًا من المخطوطات النفيسة حُفظت في مكتبات وقفية عبر القرون.

أما المقابلة فمن أبرز الإجراءات العلمية التوثيقية التي كانت تُجرى على النص نفسه، والمقصود بها مقابلة نسخة المخطوط بنسخة أخرى يفترض أنها أصح أو مسموعة، للتأكُّد من صحة النص وتصحيح ما فيه من أخطاء، وعند الفراغ من هذه العملية، كان النُّسَّاخ يُثبِتون عبارة تدل عليها، من مثل: "قوبلت بأصل صحيح"، أو "قوبلت بنسخة المؤلف وصحَّت"، وأحيانًا نجد تفاصيل أكثر، من مثل: "قوبلت على نسخة قرئت على الشيخ فلان بتاريخ كذا فصحَّت"، فيجمع هذا التقييد بين المقابلة والسماع.

وهذه العبارات التوثيقية تمنح درجة الوثوق بتلك النسخة، فحين يُعلم أن النسخة قد قورنت بنسخة المؤلِّف أو نسخة قديمة صحيحة؛ يزداد اليقين بسلامة متنها، وقد وجد المحققون المعاصرون مثل هذه العبارات في هوامش كثير من المخطوطات، وكانوا يستفيدون منها للحكم على أولوية نسخة على أخرى في أثناء التحقيق.[1]

وتُظهر الدراسات أن عادة المقابلة والتصريح بذلك في المخطوط كانت شائعة، وبخاصة في العصر الذهبي لنسخ المخطوطات (بين القرنين الهجريين الخامس والتاسع)، فقد وثَّق فؤاد طوهارة مثلًا أمثلة لقيود المقابلة في المخطوطات، مبينًا مكانتها في رفع قيمة النسخة العلمية،[2] ومن أمثلة هذه القيود ما وُجد في بعضِ نسخِ صحيح البخاري من قول الناسخ: "هذه النسخة قوبلت بأصل سمرهندي صحيح وقابلها فلان"، أو في كتب الأدب: "قوبلت على أصول عتيقة صحيحة".

---

[1] انظر: صليحة بردي، "التراث المخطوط من التوثيق إلى التحقيق: قراءة في منهجية العرب"، **مجلة الباحث**، 2(13)، 2015، ص64.

[2] انظر: فؤاد طوهارة، "بيانات وقيود التوثيق في المخطوط العربي"، **مجلة دراسات وأبحاث**، 12(2)، 2020، ص368.

© إيسيسكو ICESCO 2026

ولا يخفى ما لهذه المقابلات من مكانة في توثيق النصوص، فلم تعتمد كل نسخة على مهارة ناسخها فحسب، بل على جهود علماء آخرين راجعوها وصححوها.

ثم إن بعض المخطوطات تتضمن تصريحات بإكمال النقص أو تصحيح الخطأ، من مثل أن يكتب المصحح على الهامش: "صحّ"، أو يضع علامة نجمة تشير لإلحاق سقط في الهامش، وتمثِّل هذه العلامات التصحيحية وعبارات المقابلة – وإن بدت تفصيلًا صغيرًا – شواهد توثيقية بارزة على ثقافة الدقة العلمية التي حرص عليها السلف.

وقد أشار أحد الباحثين إلى أن مؤلفي المخطوطات ونساخها استخدموا رموزًا وعلامات معيارية للفصل بين أجزاء النص، ولتصويب الأخطاء والإلحاق بالحواشي، ويصعب فهمُ بعض المخطوطات من دون معرفة هذه الأدوات، ومن تلك الأدوات وضع علامة دائرة صغيرة بنهاية حديث شريف أو فقرة، دلالةً انتهاء وحدة معنوية، واستعملوا الفاصلة (،) والنقطة (.) أو ما يعادلها قديمًا للفصل بين الجمل، وتشير دراسة عابد المشوخي إلى أن النسَّاخ في القرن التاسع الهجري استعملوا الدوائر والفواصل لفصل العبارات والأحاديث في النصوص، واستعملوا أيضًا إشارات من مثل الشرطة أو الفارزة بين الفقرات،[1] وهذا يؤكِّد أن عملية التوثيق لم تقتصر على النص ومضمونه، بل شملت أيضًا التقنيات البصرية والترميزية لضمان قراءة صحيحة ومنظمة.

4. التصويبات والحواشي والتعليقات: التفاعل مع النص وتوثيق تطوره

لا تكاد تخلو مخطوطة علمية من تصحيحات أو تعليقات دوَّنها ناسخ الكتاب أو قارئه في عصرٍ لاحق، ولهذه التصويبات والحواشي دلالتان؛ أولاهما أنها تشهد باستعمال المخطوط قراءةً ومدارسةً، والثانية أنها تحفظ تطوُّر النص أو شروحه عبر الزمن، فقد يعثر قارئ على خطأ في النسخة فيبادر إلى تصحيحه، فيصحح كلمة في المتن، ويضع علامة تدل على التصحيح في الهامش، مع عبارة: "كذا في الأصل والصواب كذا".

[1] انظر: عايد سليمان المشوخي، **أنماط التوثيق بين المخطوط العربي في القرن التاسع الهجري** (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، 1994)، ج4: ص494.

© إيسيسكو ICESCO 2026

وتعدُّ هذه التصحيحات توثيقًا نقديًّا داخل المخطوط قام به علماء قبل ظهور علم التحقيق الحديث، وهي تشبه الهوامش التصحيحية في الطبعات المحققة اليوم.

ودوَّن بعض العلماء تعليقات توضيحية أو نقدية على هوامش المخطوطات التي قرؤوها، فقد نجد شارحًا من القرون المتأخرة يشرح كلمة غريبة في متن قديم على الهامش بقلمه، أو يُقيِّم رأي المؤلف بكتابة: "قلتُ: ..."، ثم يبدي رأيه، وهذه الممارسة ليست جزءًا من النص الأصلي، ولكنها تُثري المخطوط بمعرفة إضافية، وتوثِّق كيفية فهم النص في عصور مختلفة.

ومن أمثلة الحواشي التفاعلية هوامش كُتُبِ الفقه التي تمتلئ بتخريجات أو آراء مخالفة من كتبٍ أخرى، تدل على مناظرات علمية صامتة جرت عبر الهوامش.

وقد بلغ من مكانة الحواشي والتعليقات في المخطوط العربي أن بعضها استُقلَّ، وصار عملًا قائمًا بذاته، فكثير من شروح الكتب بدأت أصلًا بوصفها حواشي ثم جُمعت، ومن ثم تحمل الحواشي توثيقًا للتواصل العلمي مع النص، وقد توثِّق اختلاف النسخ، إذ نرى بعض العلماء يقارن نسخة لديه بأخرى، فيكتب في الهامش: "وفي نسخة أخرى كذا..."، وهذه في الواقع طريقة نقدٍ نصي سبقت مناهج التحقيق الحديثة، وبهذا المعنى تكون المخطوطات نفسها فضاءً لتحقيق النصوص من أهلها، يضيفون ويصححون ويعلقون، مما مكَّن من نقل خبرة القراء السابقين إلى من يأتي بعدهم.

وجدير بالذكر أن بعض المخطوطات تحتوي أيضًا على حواشٍ تاريخية لا علاقة لها بالموضوع، كأن يذكر قارئ تاريخ انتهائه من قراءة الكتاب، أو يذكر في الهامش خبرًا معاصرًا له، ومع أن هذا ليس شائعًا جدًّا، يضيف مؤشرًا على سياق استعمال المخطوط.

5. مكانة الخط والعناوين والعلامات في تنظيم المعرفة:

لا يمكن إغفال المكانة التوثيقية للعناصر الشكلية في المخطوطات، إذ أدَّى تطوُّر الخط العربي إلى تحسين توثيق المعرفة كتابيًّا، فقد كان التحوُّل مثلًا من الخط الكوفي الثقيل إلى خط النسخ الأسهل قراءةً (منذ القرن الرابع الهجري تقريبًا) مدفوعًا بالحاجة إلى التوثيق الواضح للعلوم، ومع مرور الزمن وُضعت قواعد للضبط بالشكل والإعجام (وضع النقط والتشكيل)، ممَّا قلَّل احتمالات التصحيف وسوء الفهم.

© إيسيسكو ICESCO 2026

واعتنى نسَّاخ المخطوطات العلمية بإبراز العناوين والفصول بتغيير نمط الخط أو باستعمال المداد الأحمر أو غيره، وذلك لتقسيم النص وتيسير الوصول إلى المعلومة، ففي المخطوطات الفقهية مثلًا تجد كلمة "مسألة" أو "فصل" مكتوبة بلون مغاير أو بخط مزخرف لتدل على بداية مسألة جديدة، ولم يكن هذا ترفًا جماليًّا فحسب، بل توثيقًا بنيويًّا لبنية الكتاب العلمية، إذ ساعد على حفظ ترتيب الأفكار ومنع تداخلها، ومن ثم نقلها صحيحة.

وكذلك استعان النسَّاخ بعلامات ترقيم مبكرة لتنظيم محتوى المخطوط، من مثل العلامات التي سبق ذكرها للفصل بين الأقسام، وأوضحت دراسة المشوخي أن استعمال علامات من مثل الدائرة والفاصلة والفاصلة المنقوطة كان شائعًا لضبط إيقاع النص.[1]

وعنوا أيضًا بوضع فهارس أولية في بداية المخطوطة أو نهايتها، من مثل "فهارس أبواب الكتاب" في بعض المصنفات الكبرى، وهي تعادل الفهارس الحديثة، وتسهم في توثيق الهيكل العلمي للمادة.

ولعل أهم عنصر شكلي هو الخط نفسه، إذ إن جودة الخط وضبطه كانت محل عناية بارزة، لما لها من أثر في دقة نقل العلم، وقد درست بعض البحوث المعاصرة مسار تطوُّر الكتابة العربية في المخطوطات وربطته بالتوثيق، من مثل دراسة محمد حسن جمعة عن خطي الكوفي والنسخ في مخطوطات القرنين الثالث والرابع الهجري.[2]

وتُظهر مثل هذه الدراسات أن خط النسخ المنتشر في المخطوطات الوسيطة تميَّز بإمكانات أفضل للتشكيل ووضع الحركات، مما يعني نصًّا أوضح وأقل قابلية للتحريف، وكذلك استعمال الهوامش لترقيم الأحاديث أو المسائل، كما في مخطوطات الحديث، حيث يُشار إلى رقم الحديث في الهامش، وهو جانب توثيقي آخر ظهر واستمر.

---

[1] انظر: السابق نفسه.

[2] انظر: محمد حسن جمعة، "دراسة في مسار الكتابة العربية بخطي الكوفي والنسخ من خلال مخطوطات القرنين الثالث والرابع الهجريين"، **مجلة علوم المخطوط**، العدد (5)، 2022، ص81-128.

© إيسيسكو ICESCO 2026

6. مكانة المخطوط في توثيق الشؤون الاجتماعية:

من المظاهر البارزة التي لم تلقَ عناية كافية في الدراسات، ما أدَّته المخطوطات في توثيق الجوانب الاجتماعية للحياة في الحضارة العربية الإسلامية، فالمخطوطات لم تكن أوعية لحفظ النصوص العلمية والدينية فحسب، بل تعدَّت ذلك إلى أن تكون وسائط لتوثيق ممارسات حياتية مرتبطة بالزواج، والتملُّك، والوقف، والهدايا، وغيرها من الممارسات الاجتماعية.

وقد وقفت بعض الدراسات الميدانية على شواهد حيَّة لهذه الوظيفة، من ذلك ما رُصد في مخطوط موريتاني لكتاب "المدونة" للإمام سحنون (ت240هـ)، إذ تبين أن النسخة كانت مهرًا قدمه عبد الوهاب أكتوشني لزوجته نفيسة، مما يوضح أن المخطوطات كانت تُستعمل بوصفها وثائق ذات قيمة قانونية واجتماعية، لا علمية فحسب، ويكشف هذا ارتباط المخطوط بالأحداث الشخصية للأفراد، مما يجعله مصدرًا بارزًا لدراسة التاريخ الاجتماعي.

ويؤكد أيمن فؤاد سيد أن المخطوط العربي يُعدُّ أداة معرفية كثيرة الوظائف توثِّق البيئة العلمية والاجتماعية التي أنتجته، وأن تحليل محتوياته الهامشية من إجازات وسماعات وتملُّكات وإهداءات، يكشف شبكة علاقات ثقافية واجتماعية واسعة النطاق.[1]

ويرى عايد المشوخي أن هذه القيود التوثيقية – وإن بدت فرعية في ظاهرها – تحمل في جوهرها وظائف إثبات وحقوق وإشهار اجتماعي، مما يجعلها عناصر محورية في قراءة المخطوط بوصفه وثيقة حضارية شاملة.[2]

ومن ثم لا ينبغي لدراسة آليات التوثيق الداخلية في المخطوط العربي أن تقتصر على الجوانب العلمية والنصية، بل أن تشمل أيضًا الوظائف الاجتماعية التي أدّتها المخطوطات، من مثل استعمال المخطوطات في إثبات الزواج، والمهر، والوقف، والإهداء، بما يكشف عن أدوارها المتنوعة في حفظ المعرفة وتوثيق وقائع الحياة في المجتمعات العربية والإسلامية.

---

[1] انظر: سيد، **الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات**، ج1: ص27.

[2] انظر: المشوخي، **أنماط التوثيق بين المخطوط العربي في القرن التاسع الهجري**، ج4: ص494.

© إيسيسكو ICESCO 2026

مكانة علم تحقيق المخطوطات في تفعيل التوثيق وإحياء المعرفة

شهدت الثقافة العربية الإسلامية في العصر الحديث بروز علمٍ يعنى بإخراج النصوص التراثية المخطوطة في صورة علمية موثقة، عُرف باسم "علم تحقيق المخطوطات" أو "علم النصوص"، ويُمثِّل حلقة وصلٍ بين الماضي والحاضر، إذ يستند إلى ما أودعه السلف في المخطوطات من تراث، ويوظِّف المناهج العلمية الحديثة لضبطه وتحريره وتقديمه إلى القارئ المعاصر.

1. نشأة علم تحقيق المخطوطات وتطوُّره التاريخي:

مع أن تحريرَ النصوص وضبطَها ممارسةٌ قديمةٌ – مارسها العلماء ضمنيًّا في تصحيحاتهم ومقابلاتهم – كان تحويلُ ذلك إلى علمٍ مستقلٍّ بقواعد منهجية مكتوبة أمرًا حديثًا نسبيًّا، ويمكن تتبُّع بوادره إلى جهود العلماء العرب في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، حين بدؤوا نشر التراث المخطوط مطبوعًا، غير أن عدة مؤرخين يؤكدون أن أصول منهجيات التحقيق العلمي للنصوص التراثية تمتدُّ جذورها عميقًا إلى تراث المُحدّثين وعلماء الإسلام الأوائل الذين أسسوا قواعد توثيق الروايات والنصوص، فقد كانت مبادئ من مثل التثبُّت من السند، وعرض الروايات بعضها على بعض، ومعرفة صحيحها من سقيمها – التي ابتكرها علماء الحديث – بمنزلة نواة أولى لعلم التحقيق بالمعنى الواسع.[1]

وفي هذا السياق يشير محمود عيساوي إلى أن جهود المحدِّثين في القرون الأولى أرست كثيرًا من الأسس التي يقوم عليها تحقيق النصوص، فهم من أوائل من دوَّن قواعد نقد المتن، وتصويب النسخ، وتوثيق الأداء الشفهي كتابةً.[2]

بيد أن التحوَّل إلى منهجية حديثة مكتوبة للتحقيق؛ ارتبط ارتباطًا واضحًا باطلاع العلماء العرب على أعمال المستشرقين في نشر المخطوطات في القرن التاسع عشر وما بعده،

[1] انظر: السيد رزق الطويل، **مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث** (القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، ط2، 2005)، ص192.

[2] انظر: عمر بن عراج، "التراث العربي الإسلامي المخطوط وجهود المحققين: المستشرقين أنموذجًا"، **مجلة آفاق فكرية**، 5(1)، 2017، ص48.

© إيسيسكو ICESCO 2026

إذ عمل المستشرقون الأوروبيون على طباعة كثير من الكتب العربية التراثية، مستعينين بطرق علمية لفحص النسخ المختلفة ووضع الهوامش والفهارس.[1]

ومع بداية القرن العشرين انبرى علماء عرب لاعتماد تلك الطرق وتطويرها، ويرى صلاح الدين المنجد – أحد رواد هذا العلم – أن العرب التفتوا من منتصف القرن العشرين تقريبًا إلى نشر تراثهم القديم وتحقيقه بعدما كان المستشرقون قد سبقوهم في ذلك بأكثر من مئة عام، ويرصد المنجد أن بعض المحققين العرب نجحوا في اتباع نهج علمي سليم في التحقيق، في حين أخفق آخرون، لافتقارهم إلى منهج واضح، وهذا ما دفعه وآخرين إلى تدوين قواعد تحقيق المخطوطات تدوينًا منظَّمًا منذ خمسينيات القرن العشرين فصاعدًا، فصدرت مؤلفات إرشادية تأسيسية، من مثل كتاب "قواعد تحقيق المخطوطات" للمنجد نفسه سنة (1955)،[2] ثم كتاب "منهج تحقيق المخطوطات" لإياد الطباع،[3] وكتاب "مناهج تحقيق المخطوطات" لعباس الجراخ،[4] وغيرها، وقد وضعت هذه المؤلفات منظومة منهجية لخطوات التحقيق؛ جمع النسخ، والمقابلة، وإثبات الفروق، والتعليق العلمي، والفهرسة، والتقديم... إلخ.

وفي العقود الأخيرة تطوَّر علم تحقيق المخطوطات ليواكب التقانة الحديثة أيضًا، فظهر ما يُسمَّى "تحقيق النص الإلكتروني"، واستعمال البرامج الحاسوبية في المقارنة بين النسخ، وغيرها من المستجدات، ولكن تظل روحُ علمِ التحقيق واحدة؛ إخراج النص التراثي في أقرب صورة قصدها مؤلفه، موثَّقًا قدر الإمكان، ومشفوعًا بالدراسة العلمية.

وقد أسهم في تطوير هذا العلم أجيال من المحققين العرب والمسلمين في الجامعات ومراكز المخطوطات، حتى بات اليوم حرفة راسخة المعالم.

ولعل من المفيد الإشارة إلى أن التأريخ لعلم التحقيق العربي الحديث يبدأ بجهود أمثال أحمد زكي باشا (ت1934م) الذي لُقِّب "شيخ المحققين" في مصر، وجهود الآباء

---

[1] انظر: محمد عيساوي، "جهود المحدِّثين في تأسيس علم المخطوط العربي توثيقًا وتحقيقًا"، **مجلة التراث**، العدد (1)، 2012.

[2] انظر: صلاح الدين المنجد، **قواعد تحقيق المخطوطات** (بيروت: دار الكتاب الجديد، ط6، 1982).

[3] انظر: إياد الطباع، **منهج تحقيق المخطوطات** (دمشق: دار الفكر، ط1، 2003).

[4] انظر: عباس الجراخ، **مناهج تحقيق المخطوطات** (عمان: دار صفاء؛ بغداد: مؤسسة دار الصادق الثقافية، ط1، 2012).

© إيسيسكو ICESCO 2026

اليسوعيين في نشرِ كتبِ التراث في لبنان، ثم المدرسة العراقية في التحقيق، والمدرسة المغربية... إلخ، وكلها مدارس ساعدت في صقل طرق التحقيق وتعميق الوعي بمكانته.

2. المنهجيات المعاصرة في تحقيق المخطوطات ومكانتها التوثيقية:

تقوم منهجية التحقيق الحديثة على جملة خطوات وإجراءات تهدف إلى توثيق نص المخطوط بأعلى درجة ممكنة من الدقة، ومن أبرز هذه الخطوات:

1.2. جمعُ نسخِ المخطوط:

لا يعتمد المحقق على نسخة وحيدة إلا في حالات الضرورة القصوى، بل يبحث في فهارس المكتبات عن جميع النسخ المتوفرة للكتاب، ويجمع صورها، ثم يفحصها لتحديد علاقاتها (نسخة أم، فرع، مختصرة، مقابلة... إلخ)، فجمعُ النسخ هو الخطوة الأولى لضمان شمولية التوثيق، إذ كثيرًا ما تحتوي نسخة على سقطٍ تعوِّضه أخرى، أو تصحيف تصلحه أخرى، وبهذا المعنى توثق عملية الجمع النص عبر تقاطعات النسخ.[1]

2.2. المقابلة والترجيح بين الروايات:

يفعل المحقق ما فعله النسَّاخون القدماء، ولكن بتوسُّع، فيقابل النص كلمة كلمة بين النسخ المختلفة، ويرصد الاختلافات (الفروق)، ثم يبدأ عملية نقدِ النص، أي ترجيح قراءة على أخرى بناءً على قواعد عقلية ونقلية، من مثل معرفة أسلوب المؤلف، أو ورود الاقتباس في مصدر آخر صحيح... إلخ، وهذه العملية جوهر التحقيق، وهي التي تنتج نصًّا محققًا أقرب ما يكون إلى الأصل، وكل قرار يتخذه المحقق في الترجيح يقوم على أساس توثيقي، فإما أن يسند قراءته إلى أوثق النسخ، وإما أن يعضدها بدليل خارجي، من مثل اقتباس المؤلف في كتاب آخر أو شهادة معاصر، ومن ثم يكون التحقيق ممارسة نقدية توثيقية بامتياز.

3.2. إثبات الفروق والتعليق:

تقتضي أمانة التوثيق العلمي أن يثبت المحقق في الهامش جميع الفروق الجوهرية بين النسخ، ليمكِّن المتخصصين من المراجعة والتدقيق، فيضع هوامش تشير إلى أن النسخة (أ) تقول

[1] انظر: مناهج جامعة المدينة العالمية، **أصول البحث الأدبي ومصادره** (كوالالمبور: جامعة المدينة العالمية)، ص279.

© إيسيسكو ICESCO 2026

كذا، والنسخة (ب) كذا... وهكذا، ويُعلِّق شارحًا ما أشكل، أو موضِّحًا مصادر المعلومات، وهذه الهوامش امتداد وظيفي للحواشي القديمة، ولكن بأدوات علمية حديثة، فهي توثق كلَّ تعديل أو تصحيح قام به المحقِّق، وتجعل عمله شفافًا قابلًا للمراجعة، وقد أضحت هذه المنهجية قاعدة ذهبية يتبعها المحقِّقون لضبط عملهم.

4.2. مقدمة التحقيق:

لا يخلو أيُّ تحقيق علمي من مقدمة وافية تتضمن معلومات توثيقية عن الكتاب والمؤلف والنسخ وعمل المحقِّق، فيوثق المحقِّق فيها نسبة الكتاب إلى مؤلفه بالأدلة، ويذكر مكانته، ثم يصف النسخ المعتمدة؛ عدد أوراقها، وحجمها، ونوع خطها، وتاريخ نسخها، ومدى اكتمالها... إلخ، وهذه المقدمة أشبه ما تكون بدراسة وثائقية عن المخطوط ونصِّه، تجمع بين البحث الفهرسي والتحليل التاريخي، وبهذا تكتمل الحلقة، فالمخطوط الذي ربما وصل إلينا من غير عنوان واضح أو اسم مؤلف؛ يعيد المحقِّق في المقدمة توثيق كلِّ ذلك عبر تتبُّع القرائن والمصادر.

ومن المهم تأكيد أن مكانة منهجيات التحقيق لا تقتصر على تقديم نصٍّ مقروءٍ للناس فحسب، بل تمتد إلى إحياء المعرفة وتنشيط مكانة المخطوط التوثيقية، فالمخطوط قبل التحقيق قد يكون نصًّا معطلًا محبوسًا لا ينتفع به إلا خاصة الخاصة ممن يستطيعون قراءته في مكتبة ما، أما بعد التحقيق فيصير النص مُوثقًا متداولًا بين أيدي الباحثين والقراء بعامة.

ويمكن القول إن تحقيق المخطوط هو إعادة توثيق للمعرفة المدونة فيه وجعلها متاحة موثقة، وهو ما يؤكده خالد ضو، إذ يشير إلى أن لنشر المخطوطات وتحقيق التراث مكانة جوهرية في إثراء الدراسات والبحوث واستحضار الثقافات القديمة، رابطًا بذلك بين المخطوطات والمعرفة بعامة،[1] أي إن التحقيق العلمي للنصوص المخطوطة يمثِّل جسرًا ثقافيًّا يصل حاضرنا بماضينا، ويغذي حاضرنا المعرفي بمصادر موثوقة جديدة قديمة في آنٍ معًا.

[1] انظر: خالد ضو، "تاريخ المخطوطات وتحقيق التراث ودوره في إثراء الدراسات والأبحاث"، **مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية**، 4(2)، 2020.

© إيسيسكو ICESCO 2026

3. تحقيق المخطوطات بوصفه جسرًا لإحياء المعرفة: أمثلة ودراسات حالة

أسهم علم التحقيق في إحياء كثير من الكتب التي كانت حبيسة خزائن المخطوطات، وتكشف أمثلة ملموسة عما أداه تحقيق مخطوط معين في توثيق جانب من جوانب المعرفة العربية وإثراء فهمنا إياه، ففي التاريخ والفكر الاجتماعي مثلًا مخطوط "إبراهيم القاضي"، وهو مخطوط تاريخي يتعلق ببدايات تاريخ الدولة السعودية، ألفه القاضي إبراهيم بن صالح في أوائل القرن العشرين لتسجيل الأحداث التي عاصرها، ومنها حروب الملك عبد العزيز وإنجازاته، فضلًا عن أحداث عالمية من مثل الحرب العالمية الأولى، وقد ظلَّ المخطوط غير معروف لعقود إلا لبعض الباحثين المحليين، وعندما حقَّقته مريم العتيبي وفريقها مؤخرًا (نُشر عام 2021)، تبيَّن مدى قيمته، فقد كان القاضي شاهد عيان وثَّق بدقة أحداث تلك الحقبة المفصلية، فجاء تحقيقه ليقدم للمؤرخين مصدرًا موثوقًا مباشرًا عن توحيد المملكة العربية السعودية، وقد أشارت المحققة في دراستها إلى أن مكانة هذا المخطوط تكمن في أنه مصدر تاريخي أصيل دوَّن فيه صاحبه وقائع ومعارك وتحوُّلات شهدها بنفسه، بما في ذلك تأثيرات أحداث عالمية على المنطقة، وبعد تحقيق المخطوط ونشره، أصبح بوسع الباحثين اعتماده في كتابة تاريخ تلك الحقبة بدلًا من الاقتصار على الروايات الشفوية أو المصادر غير المباشرة، وهكذا كان تحقيق مخطوط القاضي بمنزلة إعادة إحياء لمصدر تاريخي أغنى المعرفة بتاريخ الجزيرة العربية الحديث، وقد وثَّقت دراسة العتيبي تجربة المحققين مع المخطوط والتحديات التي واجهتهم، من صعوبة الخط واللهجة المحلية إلى تجميع النسخ،[1] مما يبيّن أن التحقيق عملية بحثية تتضمن تحديات، ولكنها تؤدي في النهاية إلى تعزيز التوثيق التاريخي.

ومثلٌ آخر في الأدب واللغة هو تحقيق "ديوان الحماسة" لأبي تمام (ت231هـ)، فقد وصلت من هذا الكتاب الأدبي الكبير عشرات المخطوطات المختلفة من حيث الترتيب والزيادة والنقصان، ولما تصدَّى عدة محقِّقين لتحقيقه في العقود الماضية – من مثل نسخة محمد

[1] انظر: مريم خلف العتيبي، "أهمية تحقيق المخطوطات في حفظ التاريخ السعودي: مخطوط القاضي وأهميته"، **مجلة المؤرخ المصري**، 59(59)، 2021، ص102.

© إيسيسكو ICESCO 2026

محيي الدين عبد الحميد، ثم نسخة أحمد شاكر وعبد السلام هارون – بذلوا جهودًا عظيمة في جمع النسخ والمقابلة، ونتج عن ذلك نصٌّ محقَّق مضبوط، ولكن الأهم أنهم أضافوا حواشي وفهارس تُعرِّف بكل شاعر وقصيدة مع شرح المفردات، فلم يكتف التحقيق بتقديم شعر الحماسة كما هو، بل وثَّق سياقه الأدبي عبر التخريج والتعليق، فكلُّ شاهد شعري عُزي إلى مصدره الأصلي إن وُجد، وكلُّ شاعر عُرِّف بترجمة موجزة، وهكذا صار الكتاب المحقَّق موسوعة صغيرة موثَّقة عن الشعر العربي القديم بعد أن كان مجرد مختارات شعرية في المخطوطات.

وفي العلوم التطبيقية نذكر أيضًا تحقيق كتاب "الجبر والمقابلة" للخوارزمي، وهو نصٌّ رياضي تاريخي، عُثر على المخطوطة العربية لهذا الكتاب في تركيا، وحقِّقت منذ زمن، ولكن ثمة نسخة لاتينية ونسخة عبرية أيضًا، لذا عمل باحثون غربيون وعرب بمقارنة النسخ وترجمتها ودراستها، وكشفوا تطوُّر علم الجبر في التراث الإسلامي وتأثيره في أوروبا، فوثَّق هذا التحقيق المزدوج (لغويًّا وتاريخيًّا) نسبة الكتاب إلى الخوارزمي ومضمونه، وصحَّح بعض الأخطاء في النسخ، واليوم يمكن لأيِّ باحث في تاريخ الرياضيات الرجوع إلى نصٍّ عربي محقَّق ومترجم، بدلًا من أن يتشتت بين مخطوطات مختلفة.

وهناك أيضًا جهود حقَّقت نصوصًا في التراث الإسلامي كان لها أثر فكري بالغ، من مثل تحقيق كتب ابن رشد الفلسفية، وتحقيق فتاوى ابن تيمية (ت728هـ) من مخطوطاتها، وتحقيق مقدمة ابن خلدون (ت808هـ) على عدة نسخٍ.

وعلى صعيد الدراسات النظرية في التحقيق، يلاحظ أن المؤسسات العلمية في العالم العربي تولي هذا المجال عناية متنامية، ففي الجامعات العراقية مثلًا عاين الباحث يونس عويد واقع تحقيق المخطوطات في الجامعات العراقية رصدًا وتقويمًا، وأشار إلى الجهود المبذولة وما يؤمَّل منها،[1] وهذا يدلُّ على أن علم التحقيق نفسه أصبح ميدانًا للبحث والتطوير بما يعزِّز مستقبله، فضلًا عن أن الباحثين اليوم يناقشون توظيف الرقمنة والذكاء الصناعي في المقابلة واكتشاف الاختلافات بين النسخ بسرعة أكبر.

[1] انظر: يونس عويد، "وقفات على تحقيق المخطوطات في الجامعات العراقية؛ الواقع والمأمول"، **مجلة الخزانة**، العدد (2)، 2017.

© إيسيسكو ICESCO 2026

ومع أن الأدوات تتطور، تبقى المبادئ الجوهرية التي أرساها الروَّاد في علم تحقيق المخطوطات، وخلاصة القول أن هذا العلم أدى إلى تنشيط المكانة التوثيقية للمخطوطات على نطاق أوسع، فبعد أن كانت تلك الآليات التوثيقية – من مثل السماع والإجازة والتصحيف – حبيسة صفحات المخطوط، جاء المحقِّق الحديث ليقرأها بعين فاحصة، ويستثمرها في تقديم نص موثوق، وكذلك أعاد علم تحقيق المخطوطات إحياء المعرفة المدوَّنة، فنقلها من رفوف المخطوطات المهجورة إلى فضاء البحث العلمي والنقاش الفكري المعاصر.

التحديات المعاصرة في حفظ وتوثيق المخطوطات والحلول المقترحة

في القرن الحادي والعشرين، ومع التقدُّم الكبير في الوعي بقيمة المخطوطات وجهود تحقيقها، تواجه المخطوط العربي جملة من التحديات المعاصرة في سياق حفظه المادي وتوثيقه الرقمي والمعرفي، ويمكن إجمال أبرز هذه التحديات فيما يأتي:[1]

1. تحديات الحفظ والصيانة للمخطوطات المادية:

تتعرض المخطوطات القديمة إلى أخطار طبيعية وبشرية تهدد سلامتها الفيزيائية، فمن الناحية الطبيعية يؤدي العامل الزمني نفسه إلى تهالُك الأوراق والأحبار، وبخاصة إذا خُزِّنت في ظروف بيئية غير ملائمة (رطوبة عالية، حرارة، حشرات)، وقد عانى كثير من المخطوطات في خزائن العالم الإسلامي – ولا تزال – من التلف الجزئي بسبب هذه الظروف، ومع أن جهود الترميم حاضرة في بعض المكتبات الكبرى، يبقى حجم التراث أكبر بكثير من طاقة معامل الترميم المتاحة، فضلًا عن أخطار الحروب والكوارث، إذ فُقدت مكتبات بأكملها في عقود قليلة مضت في مناطق شهدت نزاعات، كما حدث في العراق وسورية واليمن وغيرها، ويشير الخبراء إلى أن جانبًا من التراث المخطوط العربي ضاع عبر التاريخ بفعل الحرائق والفيضانات والاضطرابات، مما يجعل تسريع عمليات الإنقاذ والترميم الحالية أمرًا بالغ الإلحاح.[2]

---

[1] انظر: بسام داغستاني، **المخطوط العربي الإسلامي: حفظه ومعالجته وترميمه** (دبي: مركز جمعة الماجد، 2002)، ص12.

[2] انظر: خالد الجريان، **المخطوطات العربية المُهجَّرة** (الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ط1، 2015)، ص59.

© إيسيسكو ICESCO 2026

ومن جهة أخرى تعاني بعض البلدان نقصَ الهيئات المدرَّبة على صيانة المخطوطات، فأعداد المرمّمين المحترفين قليلة، مما يؤدي أحيانًا إلى أخطاء في المعالجة أو إلى بطء شديد فيها، وكذلك توفير المواد والأدوات الخاصة بالترميم، من مثل الأوراق اليابانية والأغلفة المناسبة، قد يكون مكلفًا، ونتيجة هذه العوائق، يبقى كثير من المخطوطات في وضعٍ حرجٍ، ومن الممكن أن تتدهور حالتها مع مرور السنوات إن لم يتم التدخُّل.

والحلول المقترحة لهذا واضحة، من أبرزها تعزيز برامج الحفظ الوقائي والترميم، وهذا يستلزم توفير تمويل مستديم لمراكز الترميم الوطنية، وإقامة ورش تدريب للفنيين على أحدث أساليب الترميم اليدوي والآلي، وتأمين حجرات خزن عصرية للمخطوطات لضبط الحرارة والرطوبة ومنع الآفات، وقد بدأت بعض الدول جهودًا جيدة، فقد أسست المملكة المغربية معهدًا لترميم المخطوطات، وطوَّرت المكتبة الأزهرية في القاهرة قسمًا للمعالجة الكيميائية للأوراق، غير أن المطلوب توسيع هذه التجارب لتشمل أماكن حفظ المخطوطات بما فيها الخزائن الخاصة والزوايا وغيرها.

وكذا ينبغي توثيق حالة كل مخطوط دوريًّا عبر سجلات أو قواعد بيانات، لمتابعة تطوُّر حالته، وتحديد أولويات التدخُّل، فكثيرًا ما لا يُكتشف تلفُ مخطوط إلا بعد فوات الأوان بسبب قلة الفحص الدوري، ولو أُعِدَّ سجلٌّ لكلِّ مخطوط يُحدَّث كلَّ (5) سنوات مثلًا، لتنبَّه القائمون مبكرًا لأيِّ مشكلة، من مثل ظهور بقعِ الرطوبة أو تمزُّق الأوراق.[1]

وعلى صعيد آخر تأتي مبادرات دولية يمكن الاستفادة منها، من مثل برنامج "ذاكرة العالم" التابع لمنظمة اليونسكو لحفظ الوثائق التراثية، فإدراج المخطوطات البارزة ضمن هذا البرنامج يجلب دعمًا فنيًّا وتمويليًّا، وكذلك قدَّمت مؤسسة ألكسندر فون هومبولدت وغيرها منحًا لإنقاذ المخطوطات في مالي والعراق، فالتعاون الدولي في حفظ المخطوطات العربية المهددة أمرٌ محمود، وبخاصة حين تكون تلك المخطوطات كنزًا للإنسانية جمعاء، لا للثقافة العربية فقط.

[1] انظر: الجريان، **المخطوطات العربية المُهجَّرة**، ص62.

© إيسيسكو ICESCO 2026

2. تحديات الرقمنة والأرشفة الرقمية للمخطوطات:

شهد العقدان الأخيران طفرة في رقمنة المخطوطات، إذ اتجهت المكتبات والأرشيفات إلى تصوير مخطوطاتها وإتاحتها عبر الشابكة، وتهدف الرقمنة إلى حفظ الأصول بإنشاء نسخة رقمية احتياطية، والإتاحة بتوفير نسخة للباحثين من دون الحاجة إلى مسِّ الأصل، ومع أن فوائد هذا كبيرة، ثمة تحديات رافقته، منها التفاوت في جودة الرقمنة وتوحيد معاييرها، فقد أنجزت بعض المشاريع الرقمية التصوير بجودة عالية جدًّا (دقة وضوح، ألوان حقيقية، مسح جميع الصفحات والغلاف والهوامش)، في حين اعتمدت مشاريع أخرى الحد الأدنى من الجودة، مما يجعل الصور غير كافية للبحث الدقيق (من مثل التصوير بالأبيض والأسود، أو إهمال الصفحات الفارغة التي قد تحوي تقييدات مهمة)، فصلًا عن أن الاتفقار إلى اعتماد معايير موحدة في تسمية الملفات وتعريفها يجعل أرشفة هذه الصور واسترجاعها أمرًا صعبًا.

ومن التحديات الأرشفة الرقمية بعيدة المدى، إذ لا يقتصر إنشاء أرشيف رقمي للمخطوطات على تخزين صورٍ على قرصٍ صلبٍ، بل يتطلب إستراتيجية لضمان بقاء هذه البيانات لعقود وربما قرون، والتقانة تتغير، والصيغ الحاسوبية تنقرض، فالأقراص المدمجة مثلًا لم تعد مستعملة كثيرًا، وإن لم يُحدَّث الأرشيف باستمرار وتُرحَّل البيانات إلى وسائط أحدث، فقد تضيع النسخ الرقمية مع مرور الزمن، أو تصبح غير مقروءة بأجهزة المستقبل، ومن ثم يكون حفظُ الرقمنة نفسها تحديًا يحتاج متابعة وتخطيطًا.

ومن التحديات كذلك التحقُّق من صحة الرقمنة وأصالتها، فربما يظن بعضهم أن الرقمنة خالية من الأخطاء بوصفها تصويرًا ضوئيًّا، ولكن الواقع أن ثمة أخطاء قد تحدث، كأن تُصوَّر مخطوطة على دفعتين، ويحصل خلطٌ بين دفاترها، أو تُفقد صفحة في أثناء التصوير من دون تنبُّه، لذا تحتاج النسخة الرقمية نفسها نوعًا من المراجعة والتوثُّق لضمان اكتمالها وصحتها نسبةً إلى الأصل، فضلًا عن أن الصورة الرقمية تفتقد العناصر المادية للمخطوط، من مثل الملمس والوزن ورائحة الورق، التي أحيانًا تحمل أدلة للمحقِّقين، من مثل معرفة نوع الورق أو الماء المستعمل، فالرقمنة – مهما بلغت جودتها – لا يمكن أن تكون بديلًا من الأصل فيما يخص جمع المعلومات، ولكنها من غير شكٍّ بديل بارز فيما يخص المحتوى النصي.

© إيسيسكو ICESCO 2026

وتمثل قضية إتاحة النسخ الرقمية تحديًا أيضًا، إذ تعمل عدة مكتبات على رقمنة مخطوطاتها، ولكنها لا تتيحها للعامة عبر الشابكة، لأسباب مالية (بيعها عبر أقراص أو اشتراكات)، أو لمخاوف حقوقية، وهذا يخلق نوعًا من الاحتكار الرقمي، إذ تبقى المعرفة حبيسة أقراص صلبة بدلًا من أوراق، والتحدي هنا في تحقيق توازن بين حقوق الجهة المالكة للمخطوط الأصلي (من مثل المكتبة)، وحق الباحثين في الوصول إلى التراث الإنساني، وتشمل الحلول المقترحة اتفاقات تبادُل رقمية بين المكتبات، أو إتاحة صور بدقة متوسطة مجانًا، مع بيع الصور عالية الدقة لمن يريدها تفصيليًّا.

3. تحديات الوصول والاستعمال في العصر الرقمي:

في العالم ملايين المخطوطات موزعة في نحو (350) مكتبة في أكثر من (21) دولة، ولكن الوصول إليها ليس باليسير دائمًا، ومن أبرز التحديات المتعلقة ببنية المخطوطات المعلوماتية أن الفهرسة غير كاملة، أو قديمة، فما يزال كثير من المخطوطات غير مفهرس فهرسة تفصيلية في فهارس مطبوعة أو محوسبة، وبعض الفهارس القديمة فيها أخطاء أو وصفٌ غير كافٍ، ومن ثم قد تكون نصوص مهمة في مخطوطات لا يعلم أحد بوجودها لغياب الفهرسة، لذا كان من أبرز المهمات اليوم استكمال فهرسة التراث المخطوط، ونشر تلك الفهارس للعامة، وإن أمكن نقلُ الفهارس القديمة إلى قواعد بيانات قابلة للبحث بالحاسوب، لتسهيل العثور على أي عنوان أو مؤلف.

وهناك تحدي اللغات والخطوط، فبعض المخطوطات العربية محفوظة في دول غير عربية، وفهارسها بلغة تلك الدول (تركية، فارسية، أوروبية... إلخ)، وهذا يجعل الباحث العربي أحيانًا في حيرة، أو يحتاج إلى تعلُّم لغات عدة للوصول إلى مخطوط عربي في مكتبة أجنبية، فضلًا عن أن خطوط بعض المخطوطات – ولا سيما المصاحف القديمة أو الوثائق – قد تصعب قراءتها إلا على متخصصين في القراءة الصفائية (Palaeography)، وظهور مشاريع التعرُّف الآلي على الخط العربي التاريخي المتخصص (OCR) يبشِّر بإمكانية فهرسة نصوص المخطوطات، ولكن هذا ما يزال في بداياته، وهناك حاجة إلى تعاون دولي لترجمة بيانات الفهارس بين اللغات، وإلى تدريب الباحثين على قراءة مختلف أنواع الخطوط العربية القديمة.

© إيسيسكو ICESCO 2026

وتبرز القيود القانونية والإجرائية تحديًا من نوع آخر، إذ تفرض بعض المكتبات قيودًا على الاطلاع على مخطوطاتها الأصلية حفاظًا عليها، فتضع شروطًا صارمة للباحث (من مثل التقدُّم بطلب رسمي وانتظار الموافقة، وربما تحديد عدد معين من الأوراق يُسمح بمصوراتها)، وهذه الإجراءات – وإن كانت مفهومة بدافع الحماية – تعرقل البحث أحيانًا، وبخاصة إذا كانت تعسفية أو مبالغًا فيها، فضلًا عن قضية حقوق النسخ والتصوير، إذ تطلب بعض الجهات مبالغ باهظة لقاء تصوير مخطوطاتها، لذا تجد باحثًا قد يُضطر إلى السفر شخصيًّا إلى بلد ليعاين مخطوطة، ولو كانت متاحة رقمية لتوفَّر الجهد والمال.

وما تزال العناية الشعبية والعلمية العامة بالمخطوطات أقل مما ينبغي، فكثير من الجامعات لا تُدرِّس علم المخطوطات ضمن مناهجها الأدبية أو التاريخية، ومن ثم يتخرج طلاب الدراسات العليا من دون معرفة بكيفية التعامل مع المخطوط، وأيضًا لا يدرك بعض صناع القرار الثقافي قيمة هذا التراث، فلا يعطونه الأولوية في الدعم، والنتيجة قد تكون تهميشًا للمخطوطات في خطط التنمية الثقافية.

4. مكانة المؤسسات العلمية والتوثيقية في مواجهة التحديات:

تبرز في هذا السياق المكانة المحورية للمؤسسات المعنية بالمخطوطات، من مكتبات وطنية وجامعية، وأرشيفات، ومعاهد متخصصة، فقد أسهم مثلًا معهدُ المخطوطات العربية – التابع لجامعة الدول العربية منذ إنشائه سنة (1946) – بشدة في صيانة التراث المخطوط، سواء عبر فهرسة المصورات الميكروفيلمية، أو نشر دراسات وتحقيقات، وكذا هناك مراكز أبحاث وجمعيات، من مثل الجمعيات التاريخية، أو مراكز المخطوطات في الجامعات، تعمل على توثيق هذا التراث وفهرسته، ويمكن لهذه المؤسسات التكاتف ضمن شبكة أو اتحاد لتبادل الخبرات والمواد.[1]

والبُعد الآخر هو علم التوثيق (Librarianship & Documentation Science) نفسه، فمجال علوم المكتبات والمعلومات يشمل نظم إدارة المجموعات التراثية، وقد عاين

[1] انظر: سيد، **الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات**، ج1: ص36.

© إيسيسكو ICESCO 2026

بعض الباحثين العرب وضع المخطوط العربي بين الرعاية والإهمال بوصفه مثلًا يدرَّس في علم التوثيق، وعبر هذا العلم يمكن تطوير سياسات وطنية توصي بها وزارة الثقافة أو التعليم العالي، حول حفظ التراث المخطوط ورقمنته، وهذه السياسات تضمن استمرارية الجهد وتكامل الأدوار بدل الاعتماد على مبادرات متفرقة.

والواقع أن بعض الخطوات الإيجابية اتُّخذت، فقد رصدت منظمة الإيسيسكو مثلًا الملايين من المخطوطات العربية خارج العالم العربي، ودعت إلى تعاون لاسترجاع نسخ رقمية منها، وأكدت دراسة خلواتي صحراوي على ضرورة اعتماد علم التوثيق الحديث في إدارة المخطوطات للحيلولة دون إهمالها،[1] وكذا تعمل مكتبة الملك فهد الوطنية في الرياض، ومكتبة الإسكندرية، وغيرها، على مشاريع إتاحة رقمية مجانية، وهذه الجهود ينبغي دعمها واستنساخها في سائر الدول.

خاتمة

سعى هذا البحث إلى بيان مكانة المخطوطات في توثيق المعرفة العربية الإسلامية، والكشف عن الآليات التي أسهمت في حفظها ونقلها، وبيان مكانة التحقيق العلمي في إحيائها، فضلًا عن مناقشة التحديات المعاصرة التي تواجهها، وقد خلص إلى النتائج الآتية:

1. تبيَّن أن المعرفة العربية المدوَّنة في المخطوطات تشمل طيفًا واسعًا من العلوم والفنون، وأن المخطوطات كانت الحامل الرئيس لتراث الحضارة العربية والإسلامية في مجالات الدين واللغة والأدب والتاريخ والعلوم الطبيعية والفلسفة وغيرها، وقد حفظت المخطوطات هذا التراث الغني حفظًا تراكميًّا متصل الحلقات، فانتقلت علوم الأوائل إلى الأواخر عبر سلسلة من النسَّاخ والقارئين، وأصبح لدينا اليوم إرثٌ مخطوط يقارب ثلاثة ملايين مخطوط موزعة في أنحاء العالم، وهذا الرقم دليل على ضخامة المعرفة العربية المكتوبة التي لولا تدوينها في المخطوطات لضاع معظمها قطعًا.

[1] انظر: خلواتي صحراوي، "المخطوط العربي بين الرعاية والإهمال: علم التوثيق أنموذجًا"، **المجلة الجزائرية للمخطوطات**، 10(11)، 2014.

© إيسيسكو ICESCO 2026

2. كشف البحث عن الآليات الداخلية للتوثيق في بنية المخطوط العربي، من مثل قيود السماع والإجازات والتملُّكات والوقفيات والمقابلات والتصحيحات، وهذه الآليات ليست تفصيلات هامشية، بل ضمانات توثيق ابتكرها العلماء لضبط نصوصهم، وقد ظهر أنها أسهمت في حفظ صحة المعلومات ونقلها بدقة، إذ أثبتت قيود السماع مثلًا تلقِّي النص على شيخ موثوق، وشهدت عبارات المقابلة بتصحيح النسخة على أصل صحيح، وحفظت التملُّكات والوقفيات تاريخ النسخة وانتقالها، ومن ثم لم يكن المخطوط العربي نصًّا فحسب، بل هو كيان وثائقي كثير الطبقات يحتوي النص وشهادة نقله وتاريخه، وقد أكسبه ذلك درجة عالية من الصدق باعتراف الباحثين.

3. تأكَّدت المكانة المحورية لعلم تحقيق المخطوطات الحديث في إعادة تفعيل الوظيفة التوثيقية للمخطوطات وإحياء كنوزها المعرفية، فعبر منهجية التحقيق العلمي (جمع النسخ، والمقابلة، والتعليق، والنشر) أمكن إخراج مئات النصوص من عتمة المخازن إلى فضاء المطبوعات المحققة، وظهر جليًّا أن التحقيق امتداد وتطوير لجهود التوثيق القديمة، وبه استطعنا أن نوفر للدارسين نصوصًا موثوقة تبنى عليها البحوث، وإن أمثلة من مثل تحقيق مخطوط القاضي الذي أضاف مصدرًا تاريخيًّا مهمًّا، وتحقيق الكتب التراثية الكبرى في الفقه والأدب والتاريخ، لتدل على أن التحقيق العلمي ليس نشرًا للكتاب فحسب، بل هو توثيق جديد يطيل عمره الفكري، وربما يصحح أخطاء تداولتها النسخ، وقد برز أيضًا أن علم التحقيق نفسه يواجه تحديات ويتطور باستمرار، ولكنه أصبح اليوم أساسًا في الدراسة العلمية للتراث.

© إيسيسكو ICESCO 2026

المصادر والمراجع

أحمد شوقي بنبين، **دراسات في علم المخطوطات** (مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية، ط2، 2004).

إياد الطباع، **منهج تحقيق المخطوطات** (دمشق: دار الفكر، ط1، 2003).

أيمن فؤاد سيد، **الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات** (بيروت: الدار المصرية اللبنانية، ط1، 1997).

بسام داغستاني، **المخطوط العربي الإسلامي: حفظه ومعالجته وترميمه** (دبي: مركز جمعة الماجد، 2002).

خالد الجريان، **المخطوطات العربية المُهجَّرة** (الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ط1، 2015).

خالد ضو، "تاريخ المخطوطات وتحقيق التراث ودوره في إثراء الدراسات والأبحاث"، **مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية**، 4(2)، 2020.

خلواتي صحراوي، "المخطوط وعلم التوثيق"، **المجلة الجزائرية للمخطوطات**، 3(4)، 2007.

خلواتي صحرواي، "المخطوط العربي بين الرعاية والإهمال: علم التوثيق أنموذجًا"، **المجلة الجزائرية للمخطوطات**، 10(11)، 2014.

السيد رزق الطويل، **مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث** (القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، ط2، 2005).

صلاح الدين المنجد، "إجازات السماع في المخطوطات القديمة"، **مجلة معهد المخطوطات العربية**، 1(2)، 1955.

صلاح الدين المنجد، **قواعد تحقيق المخطوطات** (بيروت: دار الكتاب الجديد، ط6، 1982).

صليحة بردي، "التراث المخطوط من التوثيق إلى التحقيق: قراءة في منهجية العرب"، **مجلة الباحث**، 2(13)، 2015.

© إيسيسكو ICESCO 2026

عايد سليمان المشوخي، **أنماط التوثيق بين المخطوط العربي في القرن التاسع الهجري** (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، 1994).

عباس الجراخ، **مناهج تحقيق المخطوطات** (عمان: دار صفاء؛ بغداد: مؤسسة دار الصادق الثقافية، ط1، 2012).

عمر بن عراج، "التراث العربي الإسلامي المخطوط وجهود المحققين: المستشرقين أنموذجًا"، **مجلة آفاق فكرية**، 5(1)، 2017.

فؤاد طوهارة، "إشكالية العنوان في الكتاب المخطوط بين ضوابط المنهج وأخطاء المحققين"، **مجلة الدراسات التاريخية**، 19(2)، 2018.

فؤاد طوهارة، "بيانات وقيود التوثيق في المخطوط العربي"، **مجلة دراسات وأبحاث**، 12(2)، 2020.

فاتن صبح، "مخطوطة نادرة للقانون في الطب لابن سينا بالإيرلندية"، **البيان**، نُشر في 12 نوفمبر 2019، الاطلاع في 5 ديسمبر 2025.

محمد الكتاني، **موسوعة المصطلح في التراث العربي الديني والعلمي والأدبي** (الدار البيضاء: دار الثقافة، ط1، 2014).

محمد حسن جمعة، "دراسة في مسار الكتابة العربية بخطي الكوفي والنسخ من خلال مخطوطات القرنين الثالث والرابع الهجريين"، **مجلة علوم المخطوط**، العدد (5)، 2022.

محمد عيساوي، "جهود المحدِّثين في تأسيس علم المخطوط العربي توثيقًا وتحقيقًا"، **مجلة التراث**، العدد (1)، 2012.

مريم خلف العتيبي، "أهمية تحقيق المخطوطات في حفظ التاريخ السعودي: مخطوط القاضي وأهميته"، **مجلة المؤرخ المصري**، 59(59)، 2021.

مناهج جامعة المدينة العالمية، **أصول البحث الأدبي ومصادره** (كوالالمبور: جامعة المدينة العالمية).

يونس عويد، "وقفات على تحقيق المخطوطات في الجامعات العراقية؛ الواقع والمأمول"، **مجلة الخزانة**، العدد (2)، 2017.

© إيسيسكو ICESCO 2026

References

Aḥmad Shawqī Binbīn, *Dirāsāt fī ʿilm al-makhṭūṭāt* (Marrakesh: al-Maṭbaʿah wal-Warrāqah al-Waṭaniyyah, 2nd ed., 2004).

Iyād al-Ṭabbāʿ, *Manhaj taḥqīq al-makhṭūṭāt* (Damascus: Dār al-Fikr, 1st ed., 2003).

Ayman Fuʾād Sayyid, *al-Kitāb al-ʿarabī al-makhṭūṭ wa-ʿilm al-makhṭūṭāt* (Beirut: al-Dār al-Miṣriyyah al-Lubnāniyyah, 1st ed., 1997).

Bassām Dāghistānī, *al-Makhṭūṭ al-ʿarabī al-islāmī: Ḥifẓuhu wa-muʿālajtuhu wa-tarmīmuhu* (Dubai: Markaz Jumʿah al-Mājid, 2002).

Khālid al-Jurayyān, *al-Makhṭūṭāt al-ʿarabiyyah al-muhajjarah* (Riyadh: Markaz al-Malik ʿAbdullāh bin ʿAbdulʿazīz al-Dawlī li-Khidmah al-Lughah al-ʿArabiyyah, 1st ed., 2015).

Khālid Ḍaw, "Tārīkh al-makhṭūṭāt wa-taḥqīq al-turāth wa-dawruhu fī ithrāʾ al-dirāsāt wal-abḥāth," *Majallah Qabas lil-Dirāsāt al-Insāniyyah wal-Ijtimāʿiyyah*, 4(2), 2020.

Khalwātī Ṣaḥrāwī, "al-Makhṭūṭ wa-ʿilm al-tawthīq," *al-Majallah al-Jazāʾiriyyah lil-Makhṭūṭāt*, 3(4), 2007.

Khalwātī Ṣaḥrāwī, "al-Makhṭūṭ al-ʿarabī bayna al-riʿāyah wal-ihmāl: ʿIlm al-tawthīq anmūdhajan," *al-Majallah al-Jazāʾiriyyah lil-Makhṭūṭāt*, 10(11), 2014.

Al-Sayyid Rizq al-Ṭawīl, *Muqaddimah fī uṣūl al-baḥth al-ʿilmī wa-taḥqīq al-turāth* (Cairo: al-Maktabah al-Azhariyyah lil-Turāth, 2nd ed., 2005).

Ṣalāḥuddīn al-Munajjid, "Ijāzāh al-samāʿ fī al-makhṭūṭāt al-qadīmah," *Majallah Maʿhad al-Makhṭūṭāt al-ʿArabiyyah*, 1(2), 1955.

Ṣalāḥuddīn al-Munajjid, *Qawāʿid taḥqīq al-makhṭūṭāt* (Beirut: Dār al-Kitāb al-Jadīd, 6th ed., 1982).

Ṣalīḥa Bardī, "al-Turāth al-makhṭūṭ min al-tawthīq ilā al-taḥqīq: qirāʾah fī manhajiyyah al-ʿArab," *Majallah al-Bāḥith*, 2(13), 2015.

ʿĀyid Sulaymān al-Mashwakhī, *Anmāṭ al-tawthīq bayna al-makhṭūṭ al-ʿarabī fī al-qarn al-tāsiʿ al-hijrī* (Riyadh: Maktabah al-Malik Fahd al-Waṭaniyyah, 1st ed., 1994).

© إيسيسكو ICESCO 2026

ʿAbbās al-Jarrākh, *Manāhij taḥqīq al-makhṭūṭāt* (Amman: Dār Ṣafāʾ; Baghdad: Muʾassasah Dār al-Ṣādiq al-Thaqāfiyyah, 1st ed., 2012).

ʿUmar bin ʿArrāj, "al-Turāth al-ʿarabī al-islāmī al-makhṭūṭ wa-juhūd al-muḥaqqiqīn: al-mustashriqūn anmūdhajan," *Majallah Āfāq Fikriyyah*, 5(1), 2017.

Fuʾād Ṭouhārah, "Ishkāliyyah al-ʿunwān fī al-kitāb al-makhṭūṭ bayna ḍawābiṭ al-manhaj wa-akhṭāʾ al-muḥaqqiqīn," *Majallah al-Dirāsāt al-Tārīkhiyyah*, 19(2), 2018.

Fuʾād Ṭouhārah, "Bayānāt wa-quyūd al-tawthīq fī al-makhṭūṭ al-ʿarabī," *Majallah Dirāsāt wa-Abḥāth*, 12(2), 2020.

Fātin Ṣubḥ, "Makhṭūṭah nādirah lil-Qānūn fī al-ṭib li-Ibn Sīnā bil-Īrlāndiyyah," *al-Bayān*, published November 12, 2019, accessed December 5, 2025.

Muḥammad al-Kattānī, *Mawsūʿah al-muṣṭalaḥ fī al-turāth al-ʿarabī al-dīnī wal-ʿilmī wal-adabī* (Casablanca: Dār al-Thaqāfah, 1st ed., 2014).

Muḥammad Ḥasan Jumʿah, "Dirāsah fī masār al-kitābah al-ʿarabiyyah bi-khaṭṭay al-kūfī wal-naskh min khilāl makhṭūṭāt al-qarnyn al-thālith wal-rābiʿ al-hijriyyayn," *Majallah ʿUlūm al-Makhṭūṭ*, No. (5), 2022.

Muḥammad ʿĪsāwī, "Juhūd al-muḥaddithīn fī taʾsīs ʿilm al-makhṭūṭ al-ʿarabī tawthīqan wa-taḥqīqan," *Majallah al-Turāth*, No. (1), 2012.

Maryam Khalaf al-ʿUtaybī, "Ahammiyyah taḥqīq al-makhṭūṭāt fī ḥifẓ al-tārīkh al-saʿūdī: Makhṭūṭ al-qāḍī wa-ahammiyyatuh," *Majallah al-Muʾarrikh al-Miṣrī*, 59(59), 2021.

Manāhij Jāmiʿah al-Madīnah al-ʿĀlamiyyah, *Uṣūl al-baḥth al-adabī wa-maṣādiruh* (Kuala Lumpur: Jāmiʿah al-Madīnah al-ʿĀlamiyyah).

Yūnus ʿUwayd, "Waqafāt ʿalā taḥqīq al-makhṭūṭāt fī al-jāmiʿāt al-ʿirāqiyyah: al-wāqiʿ wal-maʾmūl," *Majallah al-Khizānah*, No. (2), 2017.

© إيسيسكو ICESCO 2026